

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9578

الجمعة، 15 آذار/مارس 2024، الساعة 15/25

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز - بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد إيراشاند غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-07159 (A)



القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا لا صحة لها ولا يعترف بها المجتمع الدولي.

مر أيضا أكثر من عام على مساعي الاتحاد الروسي غير المشروعة بنفس القدر لضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا في أيلول/سبتمبر 2022. وبعد أيام فقط، في 12 أكتوبر 2022، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" (القرار دإط-4/11). ويدين القرار بمنتهى الوضوح تنظيم روسيا للاستفتاءات غير القانونية داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا ومحاولتها ضم هذه المناطق من أوكرانيا. كما نص القرار على أن هذه الأعمال

"لا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساسا لأي تغيير في مركز هذه المناطق الأوكرانية" (القرار دإط-4/11، الفقرة 3).

وفي ذلك السياق، فإن اعتراف روسيا بإجراء انتخابات رئاسية من اليوم 15 آذار/مارس حتى 17 آذار/مارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها في أوكرانيا أمر غير مقبول. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن ما يسمى بالاستفتاءات والانتخابات المحلية قد أجريت في الماضي في بيئة قسرية. وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن السلطة القائمة بالاحتلال - وهي في هذه الحالة الاتحاد الروسي - ملزمة باحترام قوانين أوكرانيا في الأراضي المحتلة. يدين القرار بمنتهى الوضوح تنظيم روسيا للاستفتاءات غير القانونية داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا ومحاولتها ضم هذه المناطق من أوكرانيا. كما أعلنت أن هذه الأعمال "لا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساسا لأي تغيير في مركز هذه المناطق الأوكرانية". وفي ذلك السياق، فإن اعتراف روسيا بإجراء انتخابات رئاسية من اليوم 15 آذار/مارس حتى 17 آذار/مارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها في أوكرانيا أمر غير مقبول. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن ما يسمى بالاستفتاءات والانتخابات المحلية قد

افتتحت الجلسة الساعة 15/25.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن في أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): إن مبدأ احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول حجر الزاوية لأننا الجماعي. وأي ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومع ذلك، هذا ما حاول الاتحاد الروسي فعله في أوكرانيا، مما تسبب في معاناة ودمار لا يوصفان. وهذا يستحق التكرار لأن يوم غد سيصادف مرور 10 سنوات على المحاولة غير المشروعة التي قام بها الاتحاد الروسي لضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من خلال ما يسمى بـ "الاستفتاء".

إن موقف الأمم المتحدة حيال وضع شبه جزيرة القرم يسترشد بقرار الجمعية العامة بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا المؤرخ 27 مارس 2014. ينص هذا القرار على أن محاولة روسيا ضم جمهورية

انفجارات ومؤشرات أخرى على وجود نشاط عسكري بالقرب من محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ونشدد مرة أخرى على ضرورة كفالة سلامة جميع المواقع النووية وأمانها وأمنها. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على أنه لا يوجد عذر للخطاب النووي غير المسؤول أو التحريضي الذي يثير خطر حدوث مزيد من التصعيد.

وكما أبرز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأسبوع الماضي، لا تزال الحالة الإنسانية في أوكرانيا مروعة وسط تكثيف الهجمات الجوية من جانب القوات الروسية. إن أشد الفئات السكانية ضعفاً، بمن فيهم المشردون داخليا والمقيمون في مجتمعات خط المواجهة، بحاجة ماسة إلى المساعدة.

واستدامة دعم المانحين لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية أمر حتمي لتخفيف معاناة المتضررين من النزاع. وعلى الرغم من جهودنا الدؤوبة، لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي تحتلها روسيا مقيدة، مما يثير قلقاً بالغاً بشأن رفاه المدنيين المقيمين في تلك المناطق.

تعمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا على الأرض منذ 10 سنوات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم المحتلة. وفي شبه جزيرة القرم، دأبت المفوضية على الإبلاغ عن فرض الجنسية الروسية والقوانين الروسية بصورة غير قانونية، والتخويف والضغط للمشاركة في العمليات الانتخابية غير القانونية، وقمع حرية التعبير والدين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتظهر أنماط مماثلة من الانتهاكات في المناطق المحتلة: دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا. منذ ديسمبر/كانون الأول 2023، سجل زملاؤنا في مجال حقوق الإنسان زيادة مقلقة في التقارير المتعلقة بمزاعم إعدام أسرى الحرب خارج نطاق القضاء على أيدي القوات الروسية. وحتى اليوم، تحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من ثلاث حالات إعدام لسبعة سجناء أوكرانيين، في حين لا يزال يجري التحقق من تسع حالات إعدام أخرى مزعومة شملت ما لا يقل عن

أجريت في الماضي في بيئة قسرية. وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن السلطة القائمة بالاحتلال - وهي في هذه الحالة الاتحاد الروسي - ملزمة باحترام قوانين أوكرانيا في الأراضي المحتلة.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولكن منذ شباط/فبراير 2022، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل 10 703 مدنيين، من بينهم 594 طفلاً. وأصيب 20 146 مدنيين آخرين، من بينهم 1 316 طفلاً. من المرجح جداً أن تكون الحصيلة الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

ومنذ آخر إحاطة قدمناها إلى المجلس، قبل أسبوع واحد تحديداً (انظر S/PV.9570)، استمرت الضربات الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية بلا هوادة. وفي 12 آذار/مارس، أُفيد بأن خمسة أشخاص قتلوا ونحو 50 آخرين جرحوا، من بينهم عدة أطفال، في هجوم صاروخي روسي على مدينة كريفى ريه في منطقة دنبروبتروفسك في أوكرانيا.

في أوديسا، استمرت الضربات الروسية بالطائرات المسيرة والصواريخ. هذا الصباح، أفادت تقارير أن 20 شخصاً قتلوا، و 73 شخصاً أصيبوا، في هجوم صاروخي روسي على المدينة. وكان اثنان من القتلى من أوائل المستجيبين الذين لقوا حتفهم بعد أن ضربت غارة ثانية الموقع الذي هرعوا إليه لمساعدة الضحايا. كما استمرت الهجمات في إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية في مدينة أوديسا، حيث أفادت التقارير أن 25 طائرة مسيرة استهدفت المدينة في هجوم واحد فقط خلال الليل يوم الإثنين.

وما هو أقل وضوحاً التأثير الصادم للعيش في خوف دائم من الموت العنيف المفاجئ أو الإصابة أو الخسارة. إن الندوب العقلية التي خلفها هذا الرعب على عدد غفير من الأوكرانيين قد يستغرق التعافي منها أجيالاً.

لقد أيقظت الحرب في أوكرانيا نوعاً آخر من الخوف، وهو نوع يطاردنا جميعاً. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإبلاغ عن وقوع

ويجب أن يكون السعي إلى تحقيق السلام على رأس أولوياتنا، مسترشدين بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. والملاحظات التي أدلى بها الأمين العام أمام المجلس في 23 شباط/فبراير (انظر S/PV.9557) أكدت باقتدار حتمية إعادة الالتزام بتلك المبادئ الأساسية لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة. وأود أن أركز على ثلاث رسائل بشأن موضوع اليوم.

أولاً، اسمحوا لي أن أبدأ بحقيقة لا جدال فيها. وهي أن روسيا تنظم هذه الأيام انتخابات رئاسية ليس على أراضيها فحسب، بل أيضا على أراضي دولة عضو أخرى ذات سيادة في الأمم المتحدة ضد إرادة تلك الدولة.

وتدين سلوفينيا محاولة الضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية وإجراء الانتخابات الروسية لاحقا.

وتطلق روسيا على أجزاء أوكرانيا التي استولت عليها اسم "الأراضي الجديدة". وهذا يعكس منطقا استعماريا لماض عريق.

فالضم يُعد عملا عدوانيا. وهو محظور بموجب القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، ما هي آفاق السلام في أوكرانيا في سياق تلك الانتخابات؟ لدينا شكوك جدية فيما يتعلق بصدق الادعاءات الروسية بالانفتاح على محادثات السلام. إن إجراء الانتخابات في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني لا يشير إلى الاستعداد للدبلوماسية. بل إنها تظهر عزا على مواصلة متابعة مخططاتها بالقوة العسكرية.

إن خطابها المتجدد بشأن الأسلحة النووية أمر مثير للقلق وغير مقبول ببساطة تحت أي ظرف من الظروف.

25 أسير حرب أوكراني. كما وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نمطا من الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري المحتمل للمسؤولين المحليين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني وغيرهم من المدنيين على أيدي القوات المسلحة الروسية في المناطق المحتلة من أوكرانيا. يقدم تقرير جديد صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، الذي نشر اليوم، معلومات إضافية عن النتائج السابقة التي توصلت إليها اللجنة بأن التعذيب ضد المدنيين على أيدي السلطات الروسية في أوكرانيا والاتحاد الروسي كان واسع الانتشار ومنهجيا. وتكشف روايات الضحايا عن المعاملة الوحشية التي لا هوادة فيها والتي تسبب ألما ومعاناة شديدين أثناء الاحتجاز المطول، مع تجاهل صارخ للكرامة الإنسانية. وقد أدى ذلك إلى صدمات جسدية وعقلية طويلة الأمد.

ويجب محاسبة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات الفظيعة. وسندعم الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية بمواصلة تسجيل تلك الحالات ومناشدة الاتحاد الروسي تيسير الوصول إلى جميع المحتجزين.

وبما أن الحرب دخلت الآن عامها الثالث، فإن السلام لا يزال بعيد المنال. لا يمكن إنكار الضرر المتزايد الناجم عن الحرب على شعب أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، وكما أعيد التأكيد عليه خلال الدورة الثامنة والستين الجارية للجنة وضع المرأة، فإن النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا، لها تأثير خطير على حياة المرأة. إذ تشكل النساء الغالبية العظمى من 6,2 ملايين شخص أجبروا على الفرار من ديارهم خلال الحرب، مما يهدد الخطوات التي تحققت نحو المساواة بين الجنسين، ويؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

وعلى الرغم من العقبات الهائلة، كانت المرأة الأوكرانية في طليعة المبادرات الإنسانية. وكانت جماعات المجتمع المدني التي تقودها النساء من أوائل المتصددين للغزو واسع النطاق. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به المرأة الأوكرانية في العملية الطويلة نحو الانتعاش والمستقبل السلمي لأوكرانيا.

على محاولة بوتين غير القانونية للاستيلاء على الأراضي. ولكن اليوم، مع دخول التصويت المبكر للانتخابات الروسية أيامه الأخيرة، أصبح الأمر واضحا إلى حد كبير: فتكتيكات روسيا بعقد انتخابات صورية في الأراضي الأوكرانية المحتلة بانت، في واقع الأمر، نمطا.

وبينما نتكلم، تواصل لجنة الانتخابات المركزية الروسية إجراء انتخابات رئاسية، لا في الاتحاد الروسي فحسب، بل في جميع أجزاء أوكرانيا ذات السيادة التي تحتلها وتزعم ضمها - زابوريجيا وخيرسون ولوهانسك ودونيتسك وشبه جزيرة القرم. دعونا نسمي الأمور بأسمائها - هذا فعل دعائي صارخ جرى القيام به على أمل، بطريقة ما، تعزيز مطالبة روسيا الكاذبة بتلك الأجزاء من أوكرانيا التي غزتها بشكل غير قانوني. إن إجراء الانتخابات الروسية في أراض خاضعة لسيادة أوكرانيا دليل على العلاقة بين العدوان الخارجي للكرملين والقمع الداخلي. هذه إهانة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي على أساسها يقوم الأمن والاستقرار العالميان، وتدل على عدم احترام الكرملين لهذه المؤسسة ولللقانون الدولي، مما يثبت أيضا أن روسيا ليس لديها نية تذكر في السعي إلى تسوية سلمية تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والآن، بعد عامين من الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا وبعد 10 سنوات من غزوها الأولى لشبه جزيرة القرم، يجب أن نواصل الدفاع عن سيادة أوكرانيا. ولا يحتاج أعضاء الأمم المتحدة إلى الاتفاق على كل شيء للوقوف معا والدفاع عن مبدأ بسيط - فإجراء انتخابات في أراضي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة دون موافقتها هو تجاهل واضح لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. وأي بلد يدعي الدفاع عن تلك المبادئ يجب ألا يلتزم الصمت الآن.

من جانبنا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العديد من الأفراد بسبب أعمال تدعم الحرب الروسية، بما في ذلك المتورطين في الترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين. لقد فرضنا، مع شركاء آخرين، عقوبات على المسؤولين عن وفاة أليكسي نافالني، بما في ذلك مأمور السجن ورئيس السجن الإقليمي ونائب مدير دائرة السجون الفيدرالية في روسيا.

يجب أن يحل السلام في أوكرانيا، ولدينا أمل في أن تتحقق عملية السلام قريبا.

ندعو روسيا إلى وقف روايتها العدائية وإثبات أنها تريد السلام حقا.

ثالثا، فيما يتعلق بالانتخابات التي يمكن إجراؤها بشكل قانوني فيها - أي على أراضي روسيا المعترف به دوليا - نشعر بخيبة الأمل لأنه، خلافا لالتزاماتها كدولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قررت روسيا للمرة الأولى عدم دعوة مراقبين من هذه المنظمة إلى انتخاباتها الرئاسية. ونأسف لأن الناخبين في البلد سوف يحرمون من أداة التقييم الحيادي والمستقل للانتخاباتهم.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتنا علما بشأن الحالة الراهنة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا وفي أوكرانيا، والتي دعت إلى عقد هذه الجلسة الهامة وهي موجودة هنا.

أود أن أبدأ بإدانة الهجمات الصاروخية الروسية المدمرة على أوديسا اليوم، والتي أدت إلى مقتل 14 شخصا على الأقل وإصابة عشرات آخرين. هذا العنف غير معقول، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة التي نحن هنا لمناقشتها - الانتخابات الرئاسية الصورية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا. بالنسبة لأولئك الذين يتساءلون بشأن نوايا روسيا في أوكرانيا، هناك قول مأثور قديم ربما سمعه البعض:

”مرة واحدة صدفة، مرتين مصادفة، أما ثلاث مرات فهو نمط.“

لن أصف بالضبط غزو روسيا لأوكرانيا عام 2014، والضم المزعوم لشبه جزيرة القرم والاستفتاء الصوري بأنها أمور وقعت بالمصادفة. ولا أعتقد أن الانتخابات الرئاسية الروسية الصورية التي أجريت هناك بعد أربع سنوات هي مجرد صدفة. مثل هذه الأفعال غير القانونية إنما هي محاولات مغرضة من قبل الكرملين لإضفاء الشرعية

السلام يقربنا يوما من السلام. فالسلام مسألة ملحة للغاية، فضلا عن كونها توقعا عاما من الجمهور.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، لطالما أكدت الصين أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية ومراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان ودعم جميع الجهود المفضية إلى حل سلمي للأزمة. ونكرر نداءنا لأطراف النزاع إلى إبداء الإرادة السياسية، والتحرك نحو بعضها البعض، وبناء توافق في الآراء، ووقف القتال، وبدء محادثات السلام في أقرب الآجال. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده الدبلوماسية لهيئة الظروف لتهدئة الحالة وتحقيق تسوية سياسية.

وقد حافظت الصين دائما على موقف موضوعي وحيادي وشاركت في تعزيز السلام والمفاوضات. ومؤخرا، زار الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأوراسية روسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي وبولندا وألمانيا وفرنسا، حيث شارك في تبادل متعمق للآراء مع الأطراف المعنية بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، وقام بوساطة مكوكية ونقل الرسائل والمعلومات. ونؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام، في الوقت المناسب، يعترف به كل من روسيا وأوكرانيا ويكفل مشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة في مناقشة كاملة لجميع خطط السلام. والصين مستعدة لتوفير الظروف اللازمة لروسيا وأوكرانيا للدخول في مفاوضات وستواصل القيام بدور بناء في تعزيز الحل السياسي للأزمة.

**السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة الإحاطة هذه. واسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو على معلوماتها القيمة وإحاطتها الإعلامية. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

وإن نجتمع في جلسة تداولية أخرى بشأن الصراع في أوكرانيا، تؤكد سيراليون من جديد دعوتنا إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء فيها، وفي هذه الحالة، أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء قرار عقد عملية انتخابية خارجية، من المقرر إجراؤها في الفترة من 15 إلى 17 آذار/

وندعو الآن المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في فرض تكاليف على المسؤولين عن تنظيم وإجراء هذه الانتخابات الصورية في الأجزاء التي تحتلها روسيا في أوكرانيا. وندعو كذلك ما يسمى بمراقبي الانتخابات إلى مقاومة الاستغلال والامتناع عن إعطاء الشرعية لهذه العملية. والولايات المتحدة ليست على علم بأي منظمة معنية بمراقبة الانتخابات تحظى باحترام دولي تخطط للإشراف على هذه الانتخابات. وأي شخص يدعمه الكرملين لإضفاء قشرة واهية من الشرعية هو مجرد بندق في لعبتهم.

لن تعترف الولايات المتحدة أبدا بمطالبة الاتحاد الروسي بأي من الأراضي الخاضعة للسيادة الأوكرانية، ونحن ندين بشكل لا لبس فيه استمرار احتلال روسيا لجزء من أوكرانيا. ومن الأهمية بمكان الآن أن نواصل الوقوف معا دعما لميثاق الأمم المتحدة وضد طموحات روسيا الإقليمية وجهودها الرامية إلى إعادة رسم الحدود بالقوة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل الدعوة إلى المساءلة عن الفظائع والتجاوزات التي ارتكبتها المسؤولون الروس في المملكة المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا - ليس كواجب أخلاقي فحسب، بل كضرورة استراتيجية - لتعزيز الردع واحترام سيادة القانون في المستقبل. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن نستمر في إدانة الانتخابات الصورية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا على حقيقتها - هذه انتخابات ضمن نمط من المحاولات الفاشلة لتبرير ما لا يمكن تبريره.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر وكيل الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

انقضى أكثر من عامين على اندلاع النزاع الروسي الأوكراني والتصعيد الكامل للأزمة الأوكرانية. وخلال أكثر من عامين، شهدنا الكثير من البؤس والكثير من المآسي الإنسانية تتكشف. وفي هذه القاعة، سمعنا كذلك الكثير من التعبير عن الحزن والألم، والنداءات ومحاولات الإقناع، والمناقشات الملتهبة. ولا يزال القتال الدائر يسهم في خطر توسيع نطاق النزاع. وكل يوم من أيام الصراع يضيف عنصرا آخر من عناصر الخطر على العالم. والتبكير يوما بعقد محادثات

وفي هذا السياق، نشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن 2202(2015)، الذي أكد فيه المجلس من جديد احترامه الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. واستنادا إلى ذلك، توافق سيراليون على بيان الأمين العام المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2022 وتأييده، والذي أشار فيه إلى أن أي ضم لدولة أو إقليم من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد بالقوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتؤمن سيراليون إيمانا راسخا بالتمسك بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك المتعلقة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء. وتدعو سيراليون إلى الاحترام الكامل لسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويشمل ذلك إجراء انتخابات خارجية في المناطق الأوكرانية التي تم ضمها. وتولي سيراليون أيضا أهمية كبيرة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن تقوم الأطراف في نزاع ما بتسوية هذه المنازعات بالوسائل السلمية. وبناء على ذلك، نحث الأطراف على بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لتسوية هذا النزاع، مع معالجة الشواغل المشروعة لأطراف النزاع. كما نحث الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تقلل من فرص التوصل إلى حل دبلوماسي.

وتظل سيراليون ثابتة في دعمها للجهود التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعوتنا إلى اتخاذ خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال القتالية والتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

**السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر أنا أيضا وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة وفود أوكرانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا والاتحاد الأوروبي وإستونيا في جلسة اليوم.

منذ بداية الغزو الروسي المسلح لأوكرانيا أدان المجتمع الدولي مرارا، بما في ذلك بلدي، تلك الأعمال وطالب بانسحاب القوات

مارس في المناطق التي تم ضمها داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الأعمال لا تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة - ولا سيما المبدأ الذي تكرسه الفقرة 4 من المادة 2 - ولها آثار خطيرة على الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا.

في 29 أيلول/سبتمبر 2022، أعلن الاتحاد الروسي بشكل منفرد مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية جزءا من الاتحاد الروسي بعد إجراء استفتاءات متنازع عليها. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى قرار الجمعية العامة دإط-4/11، الذي يشير إلى أن

”مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا الأوكرانية هي مناطق تخضع أو كانت تخضع جزئيا للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي نتيجة لعدوان وفي انتهاك لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية“ (قرار الجمعية العامة دإط-4/11، الفقرة الرابعة من الديباجة).

ونحيط علما كذلك بقرارات الجمعية العامة السابقة، بما فيها القرار 262/68، الذي يتناول أيضا الاستفتاء الذي أجري في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول ويدعو إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في مركزهما على أساس ذلك الاستفتاء.

وباعتماد إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة - في قرارها المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970 - أكدت الجمعية العامة مجددا وأعدت التشديد على مبادئ القانون الدولي العرفي التي تنص على أنه

”لا يجوز اكتساب إقليم أية دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها“ (قرار الجمعية العامة 2625 (د-25)، الفقرة 1)

وأن

”أية محاولة ترمي إلى التقيؤض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لدولة أو بلد أو لاستقلاله السياسي تتنافى مع مقاصد الميثاق ومبادئه“ (المرجع نفسه، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة).

الديمقراطية، بما في ذلك الفذائف التسيارية - في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن المتعددة، مما يقوض النظام العالمي لعدم الانتشار.

إن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يشكلان معقلنا الأخير لضمان صون السلم والأمن الدوليين، والذي هو أمر تستفيد منه روسيا أيضا. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي روسيا مرة أخرى على الوفاء بمسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن من خلال سحب قواتها العسكرية فوراً من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. إذا نجحت أي محاولات لتغيير الحدود الدولية بالقوة فسكون لها آثار متتالية، مما يؤدي إلى محاولات مماثلة في كل مكان آخر، وبالتالي ستؤدي إلى تمكين القوة من الانتصار على العدالة.

وجمهورية كوريا، التي لها تاريخ مشرف في الدفاع عن أمتها وإعادة بنائها إلى جانب الأمم المتحدة، ستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها في مساعيها النبيلة لإقامة سلام شامل وعادل ودائم داخل أراضيها، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد دي لا غاسكا (إكوادور)** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها.

القانون الدولي واضح بشأن عدم شرعية إجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة عسكرياً. وتدعو إكوادور إلى تجنب الأعمال التي يمكن أن تؤثر سلباً على الحالة المتوترة أصلاً في المنطقة وتضعف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودبلوماسي للنزاع. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي قد تكلم بالفعل بصوت قوي وموحد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من خلال قرار الجمعية العامة دإط-4/11، مما يشهد على توافق الآراء العالمي بشأن عدم شرعية الاستفتاءات التي أجريت في الأراضي الأوكرانية.

وفي هذا الصدد، كان من المثير للقلق لمعرفة أن السلطات الروسية قررت إجراء انتخابات رئاسية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، ولا سيما جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، فضلاً عن أجزاء من المناطق الأوكرانية دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون.

العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا. وعندما ضمت روسيا مناطق دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون بشكل غير قانوني في أيلول/سبتمبر 2022 اتخذت الجمعية العامة، بتأييد غالبية الدول الأعضاء، القرار دإط - 4/11، والذي أعلن أن ضم روسيا ليس له شرعية بموجب القانون الدولي وطالب بإلغاء قراراتها. بيد أن روسيا لم تستجب للنداءات الدولية المتكررة لاحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. بل على العكس من ذلك، واصلت روسيا حربها الوحشية على أوكرانيا ووسعت نطاقها، متسببة بذلك في عواقب مدمرة مع معاناة إنسانية لا توصف - خاصة للنساء والأطفال في أوكرانيا - إلى جانب عواقب عالمية وخيمة. وفي هذا الوضع المقلق، نشهد الآن إجراء انتخابات رئاسية روسية في الأراضي الأوكرانية المحتلة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد أنه ينبغي احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. إن مبدأ حظر استخدام القوة يمثل القلب النابض لميثاق الأمم المتحدة، وقد كان قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي على مدى العقود السبعة الماضية. وفي الواقع، وكما أشار المحامي الدولي البارز لويس هينكين ببصيرة قبل أكثر من 50 عاماً، لدينا كل الأسباب للإبقاء على هذا المبدأ الثمين حياً بأي ثمن. وقد قال إن هذا المبدأ يخدم المصالح الوطنية وبالتالي له آثار رادعة للحروب الكبرى بين البلدان. وقد تم التأكيد بشدة على أهمية التمسك بهذا المبدأ عندما ردت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحزم على العدوان المسلح الذي شنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جمهورية كوريا في عام 1950.

وغني عن القول إن دور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - بوصفهم الحراس الأساسيين للسلم والأمن الدوليين - هو دور حاسم في الدفاع عن تلك القاعدة الذهبية. ومن المفجع أن الغزو الروسي غير القانوني، بالإضافة إلى انتهاكه ميثاق الأمم المتحدة، قد وجه ضربة خطيرة للقيم الأساسية الأخرى التي ما فتئ المجتمع الدولي يتمسك بها. لقد تسببت الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا في انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بل إن روسيا، في حربها العدوانية، قد اشترت أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية

وضوح الشمس: مستوى النزاع بين روسيا وأوكرانيا بلغ مدها، ويُشكّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن المحليين والإقليميين والدوليين. وكما ذكرنا باستمرار، فإن الجهود الدولية بالغة الأهمية لمنع المزيد من التصعيد وحماية أرواح المدنيين. ويحدث هذا على الرغم من النداءات المستمرة والمتكررة من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، لوقف الأعمال العدائية. واستنادا إلى تجربتنا الخاصة في موزامبيق، كنا مصرين منذ بداية النزاع على أنه لا مجال لحل عسكري. ويصدق ذلك بعد أكثر من عامين من النزاع.

وكما نرى، تستمر الآثار العالمية لهذه الحرب في الاشتداد، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات المتعددة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والحصول على الطاقة وغير ذلك. وتتجاوز عواقبها الحدود وتهدد أمننا الجماعي. وإننا ندعو الطرفين إلى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية والانخراط في جهود دبلوماسية بحسن نية لتسوية هذا النزاع سلميا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فلنستكشف جميع السبل المتاحة، بما في ذلك السبل المكرسة في الميثاق، لبناء الثقة وإرساء الأساس لحوار مباشر وبناء وموجه نحو تحقيق النتائج.

ويقع على عاتق المجلس التزام أخلاقي بالتمسك بهدفه التأسيسي المتمثل في منع وإزالة التهديدات للسلام والأمن الدوليين. إن النقاعس ليس خيارا - يجب أن نكتف جهودنا بكل الوسائل المتاحة لتيسير التوصل إلى حل لهذا النزاع تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والحوار بين الأطراف المتنازعة أمرٌ ممكن. فلنبن على ذلك الأساس ونبحث عن سبل نحو التفاهم المتبادل. وبتلك الروح من الدبلوماسية الحازمة، نحث الأطراف مرة أخرى على إعادة النظر في خياراتها واختيار طريق الحوار والدبلوماسية قبل أن تزهق المزيد من الأرواح بشكل مأساوي.

**السيدة بيريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن ميثاق الأمم المتحدة يدعونا جميعا إلى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وينص أيضاً على حتمية الامتناع عن استخدام

وبلدي، إكوادور، منذ تأسيسه كجمهورية، ما فتئ يرفض ويدين استخدام القوة من جانب دولة ضد دولة أخرى. وتمشيا مع مبادئ سياستها الخارجية وتقيداً بنهجها السلمي، فإنها لا تعترف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة. وهذا الموقف المبدئي ثابت وسيظل كذلك. وتؤمن إكوادور إيماناً راسخاً بأنه ينبغي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، باستخدام الآليات التي أنشأها الميثاق التأسيسي للمنظمة.

فالأزمة في أوكرانيا لا تزال قائمة، والتوترات في المنطقة مستمرة في التصاعد، لذا أصبحت ضرورة التصرف بحزم جليةً على نحو متزايد. وتكرر إكوادور دعوتها لروسيا إلى أن تُعلّق فوراً عملياتها العسكرية، وتصر على ضرورة أن يعطي المجلس الأولوية للاستخدام الفعال لآليات الوساطة المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بغية تيسير وقف الأعمال القتالية واستعادة السلام. وبسبب تعقيد الحالة في أوكرانيا، فإنها لا تتيح الأخذ بحلول مُبسّطة. وعلى الرغم من العقوبات والتعقيدات، يجب ألا نفقد الأمل في إيجاد سلام عادل ودائم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على المجلس، بصفته الوصي الرئيسي على السلم والأمن الدوليين، أن يعمل على تحقيق تلك الغاية.

**السيد إيراتشاندي غوفيا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضاً وكالة الأمين العام ديكارلو على موافاتها بأخر المستجدات.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي في الواقع حجر الزاوية لأي نظام ديمقراطي، حيث يتيح للمواطنين ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية في اختيار قادتهم وفي أن يكون لهم رأي في كيفية حكمهم. وتلك مبادئ دولية مقبولة لدى الجميع، ومكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ولئن كان إجراء الانتخابات داخل بلد ما هو شأن محلي، فإن آثاره تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية. وعلى نفس القدر من الأهمية، يأتي فهم السياق الأوسع وضمان عمليات عادلة وشفافة. والسياسات الحالي واضح

باحترام التزاماتها المُحدّدة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب عليها، على وجه الخصوص، احترام النظام القانوني الأوكراني القائم. وإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار عدم الامتثال لتلك الالتزامات وإزاء الانتهاكات المتكررة والخطيرة والمنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النحو الذي أبرزه أحدث تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا (A/HRC/55/66) وتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن احتلال شبه جزيرة القرم الذي مضى عليه 10 سنوات. ونُشيد بعمل لجنة التحقيق وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونؤكد على أنه لا بد من احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات. ويشمل ذلك الالتزام بإتاحة وتيسير الدخول السريع وبدون عوائق للمعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك في المناطق المحتلة. دإط-4/11

وختاماً، أُشدد على أن تنظيم ما يسمى بالعمليات الانتخابية في المناطق المحتلة من أوكرانيا يزيد من تقويض آفاق السلام. وما نحتاج إليه هو بذل خطوات حاسمة من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال بلدي ملتزماً التزاماً كاملاً بالعمل لتحقيق ذلك الهدف.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة.

وكما ذكرنا من قبل، تعرب مالطة عن استيائها لانتهاك روسيا سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونذكر بأن الجمعية العامة أدانت تنظيم الاتحاد الروسي استفتاءات مزعومة غير قانونية ومحاوله ضم مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أوكرانيا بصورة غير قانونية في عام 2022. وبالمثل، واعتباراً من عام 2014، دعت الجمعية العامة الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في مركز جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ويتجلى هذا الانتهاك للقانون الدولي أيضاً في الانتخابات الرئاسية الروسية المزمع إجراؤها في تلك المناطق في نهاية هذا

القوة. وتلك المبادئ دعائم لا غنى عنها للنظام الدولي ويفترض أن تعزز العلاقات السلمية بين الدول. إن ضم أراضي أي دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

والحالة في أوكرانيا تذكر صراحة بعواقب عدم احترام تلك المبادئ. لقد مرت عشر سنوات منذ ما يسمى بالاستفتاء في شبه جزيرة القرم، وعام ونصف منذ أن كررت روسيا هذا العمل غير القانوني في مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا، بينما كانت الحرب مستعرة ولا تزال مستعرة، كما نشهد للأسف مرة أخرى اليوم في أوديسا، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي لأسر الضحايا وحكومة أوكرانيا. إن ضم الأراضي الأوكرانية الذي أعلنته روسيا بعد هذه الاستفتاءات هو انتهاك خطير للقانون الدولي، ولا سيما سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وإننا نصر على أن هذه المناطق كانت وستظل جزءاً لا يتجزأ من أوكرانيا. وتعيد سويسرا التأكيد على التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

وتدين سويسرا قرار روسيا تنظيم ما يسمى بالانتخابات الرئاسية في الأراضي المحتلة في أوكرانيا، والتي تجري في هذه اللحظة. إن إجراء هذه الانتخابات المزعومة في أرض محتلة هو انتهاك للقانون الدولي، وليس لنتائجها أي شرعية على الإطلاق. ولن تعترف سويسرا لانتخابات ما سُمي بالانتخابات في الأراضي الأوكرانية ولا بضم الأراضي الأوكرانية إلى الاتحاد الروسي. وإننا نحث روسيا أيضاً على أن تُوقف فوراً جميع الأعمال العدائية وتسحب قواتها من أراضي أوكرانيا.

وإلى جانب أغلبية كبيرة من أعضاء الجمعية العامة، أيدت سويسرا القرار دإط-4/11 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويدعو القرار جميع الدول والمنظمات الدولية إلى الامتناع عن الاعتراف بأي تغيير تجريبه روسيا في وضع الأراضي الأوكرانية وعن أي عمل قد يُفسر على أنه اعتراف. ويكتسي هذا النداء أهمية خاصة في هذا الوقت. ومادامت تلك الأراضي تخضع للاحتلال، فإن روسيا مُلزَمة

روسيا. ولا يمكننا أن نقبل بعالم تُنتهك فيه تلك المبادئ والقواعد بلا عقاب. ولا يمكننا أن نقبل بعالم تكون فيه القوة هي الحق. ولا يمكننا أن نقبل بعالم تكون فيه التهديدات النووية هي القاعدة. وندعم أوكرانيا في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس واستعادة السيطرة الكاملة على جميع الأراضي المحتلة داخل حدودها المعترف بها دولياً. إن الطريق الوحيد إلى السلام الشامل والعدل والدائم هو أن تسحب روسيا فوراً وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا وأن تحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر السيدة ديكارلو على عرضها.

تنظم روسيا مرة أخرى انتخابات زائفة في الأراضي التي تحتلها بصورة غير قانونية في أوكرانيا. إنها مهزلة، تماماً مثل الانتخابات الزائفة التي نُظمت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والاستفتاءات السورية في أيلول/سبتمبر 2022. وتسعى روسيا مرة أخرى إلى إضفاء مظهر من الشرعية على محاولاتها للضم غير القانوني. ولن تغير هذه المناورة الواقع: فمناطق لوهانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا، شأنها شأن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، جزء لا يتجزأ من أوكرانيا. وتدين فرنسا تنظيم روسيا غير القانوني لانتخابات في تلك الأراضي. ولا تعبر الانتخابات التي تنظمها السلطة القائمة بالاحتلال بصورة غير قانونية عن الإرادة الحرة للشعب الأوكراني.

وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدانت الجمعية العامة

”قيام الاتحاد الروسي بتنظيم استفتاءات مزعومة غير قانونية في مناطق تقع داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً ومحاولة ضم مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك الأوكرانية بصورة غير مشروعة“ (قرار الجمعية العامة دإط-11/4، الفقرة 2).

الأسبوع وعمليات التصويت عبر البريد التي تجري في بعض المناطق وفق التقارير منذ 25 شباط/فبراير. ونكرر نداءنا إلى روسيا لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإلغاء تلك الخطط غير القانونية. وينتهك إجراء هذه الانتخابات دستور أوكرانيا وتشريعاتها انتهاكاً صارخاً. ولا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساساً لأي تغيير في مركز الأراضي الأوكرانية. ولن نعتزف بإجراء الانتخابات المزعومة ولا بنتائجها.

كما وردت تقارير عن مسؤولين روس يحملون صناديق الاقتراع من منزل إلى منزل في زابوريجيا ويمارسون أساليب التخويف ويضغطون على الأوكرانيين الذين لم يحصلوا على الجنسية الروسية ليفعلوا ذلك. وندين تلك الأعمال، بما في ذلك الاستفتاءات غير القانونية وتعدادات السكان غير القانونية والتغيير القسري للهيكल الديمغرافي للسكان والقضاء على الهوية الوطنية.

ونعرب عن استيائنا إزاء الخسائر في الأرواح والمعاناة، ولا سيما في الأراضي المحتلة مؤقتاً. لقد انتهكت حقوق الإنسان المكفولة لسكان تلك المناطق وحرّياتهم الأساسية. وأكدت آليات الرصد الدولية، بما في ذلك بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، أن روسيا انتهكت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وتشمل تلك الانتهاكات الهجمات التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والإعدام بإجراءات موجزة منهجية وحالات التعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية وحالات الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني ونقل الأطفال وترحيلهم قسراً. وكلها أمور غير مقبولة. ونذكر بدعوتنا الاتحاد الروسي إلى الامتثال لالتزاماته بصفته سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

أخيراً، تعرب مالطة عن تصميمها على مواصلة العمل معاً في إطار المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم للتصدي للتحديات الناجمة عن احتلال روسيا المؤقت لشبه جزيرة القرم. وندرك الحاجة إلى مواصلة تنفيذ سياسة عدم الاعتراف بعمليات الضم غير القانونية التي تقوم بها

بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع. وعلاوة على ذلك، كنا قد حذرنا من أن ظاهرة الاستقطاب التي تحيط بالعديد من القضايا الدولية وبالخصوص الملف الأوكراني لا تساعد بأي شكل من الأشكال في إيجاد حلول، بل إنها تزيد الأمر تعقيدا. وهو ما يفضي إلى عواقب يستعصي التنبؤ بها وتصعب إدارتها.

إن الحوار وحده كفيلا بتمكيننا من إحراز تقدم نحو إيجاد حل سلمي لهذا النزاع. وقد أثبت التصعيد عدم جدواه، فلنعد السلام والحوار فرصة ولنعد المجلس فرصة للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. فلنضع جهودنا الدبلوماسية لتسريع الوصول لحل لهذه الأزمة وتحقيق السلام العادل والدائم، مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

يجب أن أتطرق أولا إلى الضربات الصاروخية الروسية المروعة الأخيرة على أوديسا اليوم - وهي ضربة مزدوجة على ما يبدو مصممة لإلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية واستهداف المستجيبين الأوائل.

إن الأوكرانيين ليسوا محزونين على المدنيين الـ 16 الذين فقدوا حياتهم في أوديسا فقط. فالיום، يجبر المدنيون الأوكرانيون في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا وشبه جزيرة القرم على المشاركة في انتخابات صورية. وكما أوضحت الجمعية العامة، بما في ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 2022 عندما صوتت 143 دولة لإدانة محاولة روسيا للضم غير القانوني (انظر A/ES-11/PV.14)، فإن تلك المناطق جزء من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. وقد صوت الشعب في تلك الأراضي بأغلبية ساحقة للانضمام إلى أوكرانيا المستقلة في عام 1991. ولا يوجد دعم شعبي للحكم الروسي - تاريخيا أو اليوم. غير أن روسيا تواصل تحدي نداءات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشعب الأوكراني، وتمضي قدما في محاولتها لتعزيز سيطرتها غير القانونية.

وفي عام 2014، كانت الجمعية العامة قد قررت بالفعل أن الاستفتاءات التي نظمتها روسيا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول باطلة ولا يمكن أن تكون بمثابة أساس لأي تغيير في مركز تلك المنطقة.

وأعربت الأمم المتحدة عن رفضها لتلك الانتخابات الصورية التي نُظمت دون موافقة السلطات الشرعية في كييف ومحاولات الضم غير القانونية. ولنكن واضحين في أن هذا الأمر يشكل انتهاكا صارخا آخر من جانب روسيا لميثاق الأمم المتحدة ومثالا آخر على استخفافها بالمبادئ الأساسية التي نؤمن بها، ولا سيما سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ولن نستسلم أبدا لتغيير روسيا مركز المناطق الأوكرانية، سواء عن طريق الحيل القانونية الزائفة أو بالقوة، من خلال الاحتجاز التعسفي والتعذيب وعمليات الترحيل والتوزيع القسري الجماعي لجوازات السفر الروسية وعمليات "الفرز" وفرض قوانين روسيا ووسائل إعلامها ونظامها التعليمي ولغتها وعملتها. وستواصل فرنسا تزويد أوكرانيا بالدعم الذي تحتاجه لضمان احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ما دام ذلك ضروريا.

**السيد كودري (الجزائر):** أود أن أشكر كذلك السيدة روزماري ديكارلو، ووكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها القيمة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد التزام الجزائر القوي والدائم بقواعد القانون الدولي وكذا بالمبادئ والمقاصد الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة دون استثناء. كما تدعو الجزائر المجلس والمجتمع الدولي ككل إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما الأساسية من خلال التمسك المستمر بهذه القواعد والمبادئ والمقاصد، وكذلك تطبيقها في جميع الحالات دون تمييز أو تحيز أو ازدواجية معايير.

لقد دعونا مرارا وتكرارا من هذا المنبر أطراف النزاع إلى تجنب منطق المواجهة والتوتر وإعطاء الأولوية لنهج خفض التصعيد والتريث والهدوء. كما شجعناهم على الانخراط في حوار صادق وشامل وبناء

وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أوكرانيا باطلة وغير قانونية بموجب القانون الدولي. وطالبنا آنذاك، كما نواصل فعل ذلك الآن، بأن يوقف الاتحاد الروسي عملياته العسكرية في أوكرانيا وأن يسحب قواته فوراً من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

وكان تصويتنا الإيجابي لصالح ذلك القرار قبل عامين تصويتاً لدعم المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأحد هذه المبادئ هو احترام السيادة والسلامة الإقليمية. وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، فإن ذلك المبدأ الأساسي - ست كلمات فقط - وهو الأساس الصلب للقانون الدولي وهو جوهرى للسلم والاستقرار العالميين..

وبالتصديق على ميثاق الأمم المتحدة والصكوك التي تشكل النظام القانوني الدولي، نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نوافق ونقبل بمرجعتها ونلتزم بها. ولذلك، يقع على عاتق كل دولة عضو في الأمم المتحدة التزام بالتقيد بميثاق الأمم المتحدة - فضلاً عن المجموعة الأوسع من نصوص القانون الدولي - والامتثال له ويجب عليها أن تطبقها في علاقاتها الدولية، وهي متساوية أمامها.

ومن ذلك المنطلق، تشجب غيانا أي عمل يتعارض مع تلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. كما نرفض أي إعلان انفرادي للسيادة من قبل دولة على أراضي دولة أخرى وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ويساور غيانا قلق بالغ إزاء الانتخابات التي تنظم على أراضي أوكرانيا بدون موافقة حكومتها المنتخبة وتجريها حكومة أجنبية. فتلك الأعمال لا تتسق مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهي غير قانونية.

ولم تجلب الحرب سوى معاناة وصدمة لا يمكن تصورها لأجيال من المواطنين الأوكرانيين والروس. فتواجهنا باستمرار تقارير عن هجمات عشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية وعن انتهاكات

وقد ظهرت تقارير مقلقة عن مسؤولين، برفقة جنود، يحملون صناديق اقتراع من باب إلى باب، وكل ذلك جزء من جهود روسيا لزرع مناخ من الخوف والإكراه.

وكما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا اليوم، هناك أدلة دامغة على أن القوات الروسية ارتكبت فظائع واسعة النطاق في الأراضي الخاضعة لسيطرتها منذ عام 2022. ويشمل ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي ضد المدنيين. ولا تسمح روسيا للأمم المتحدة أو الوكالات الإنسانية بالوصول المجدي لدعم ملايين الأوكرانيين الذين يعيشون في تلك المناطق.

غير أن الأوكرانيين العاديين يستمرون في إظهار شجاعة حقيقية من خلال الوقوف بقوة ومقاومة القمع الروسي. ففي الأسابيع الماضية، كانت هناك موجة من مظاهرات المقاومة. ورداً على ذلك، أرسلت روسيا المزيد من حرسها الوطني إلى تلك المناطق لخنق المعارضة. والانتخابات زائفة بسبب حقيقة بسيطة: لا يمكن للمرء إجراء انتخابات شرعية في بلد آخر. فتلك الانتخابات انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وتزوير لا أكثر. ولن يُعترف بها، تماماً كما لن نعترف مطلقاً بمحاولة روسيا ضم الأراضي الأوكرانية.

لذلك، أدعو روسيا إلى احترام دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوقف الفوري للانتخابات على الأراضي الأوكرانية ذات السيادة وإنهاء عدوانها على أوكرانيا والتقيد بجميع التزاماتها الدولية بالكامل.

وستتف المملكة المتحدة إلى جانب أوكرانيا ما دام الأمر يتطلب ذلك لضمان سلام عادل ودائم، متشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

لقد كانت غيانا من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت مؤيدة قرار الجمعية العامة دإط-4/11 قبل عامين. وباعتماد القرار، أعلنت الدول الأعضاء أن محاولة ضم مناطق دونيتسك

واليوم، سمعنا وربما سنسمع المزيد من الخطب الفيليبية المناهضة لروسيا فيما يتعلق بالتطورات في أوكرانيا. فواضح أن زملاءنا الغربيين يعتقدون هذه الجلسات ليثيروا ضوضاء ويبرهنوا للعامة أن مجلس الأمن لا يزال يركز على مسألة أوكرانيا.

وفي نفس الوقت لم تتغير خوارزمية الادعاءات الموجهة ضدنا: فعواقب أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية الرديئة تعرض على أنها نتائج لضرباتنا العالية الدقة ضد منشآت نظام كيبف العسكرية ذات الصلة. وبما أن الدفاع الجوي ينتشر في الأحياء السكنية، في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي يتجاهلها زملاؤنا الغربيون باستمرار مقلدين النعام بدفن رؤوسهم في الرمال، فإن حطام جزء صغير من قذائفنا، وكذلك الصواريخ الأوكرانية التي أخطأت هدفها، تنزل على الأحياء السكنية. يؤدي ذلك إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين الأوكرانيين المسالمين. يدرك الناس ذلك جيداً، ويُحذرون على وجه التحديد من التهديد الذي تشكله أنظمة الدفاع الجوي، وليس الضربات الروسية.

وأود أن أقدم مثلاً ملموساً. أشير اليوم إلى تدمير المباني السكنية في كريفيف ريه في 12 آذار/مارس. وتصفه واحدة من قنوات التلفزيون الأوكرانية الأكثر شعبية، التي هي مصدر معلومات لأغلب الأوكرانيين منذ أن دمر ديكاتور كييف جميع ما تبقى من وسائل الإعلام المستقلة ويلقّم الناس غضباً بـ "ماراثون إخباري"، على النحو التالي: "أطلق مكتب الرئيس مزاعم بأن الصواريخ الروسية من السلسلة X أصابت المباني السكنية. وأي شخص لديه حس سليم يفهم أن مثل هذا الصاروخ كان سيدمر مدخل المبنى بالكامل وكان سيتسبب في سقوط عدد أكبر بكثير من الضحايا. لقد تم، على الأرجح، إسقاط الصاروخ بواسطة منظومة دفاع جوي أوكرانية وسقط حطامه على المباني السكنية. ولم يذكر مكتب الرئيس كالعادة أن الصاروخ أسقط فوق المدينة وأنه عند ذلك وحسب سقط على رؤوس المدنيين. ويُظهر المبنى الثاني المتعدد الطوابق بوضوح علامات لقفزة دفاع جوي، كما يمكن لأي خبير أن يؤكد ذلك. والدليل على ذلك سمات مميزة على جدران البناء. أرجوكم انتبهوا لأنفسكم، لأن السلطات تستخدمكم لحركاتها المتهورة لأجل

متعددة ترتكب ضد النساء والأطفال. فيجب على الأطراف الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تنتهي الحرب الآن. فإطالة أمد الحرب لا تؤدي إلا إلى تفاقم المخاطر والعواقب بالنسبة لجميع المعنيين وتزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، تشدد غيانا على الحاجة الملحة إلى حل النزاع بالوسائل السلمية. ونحث المجلس على العمل معاً لتمهيد الطريق نحو السلام ووضع حد للمعاناة في أوكرانيا. وغيانا مستعدة للقيام بدورها لتحقيق ذلك الهدف.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** قبل أن أبدأ بياني، أود أن أسجل عدم موافقتنا المبدئية على النهج الذي اعتمدته الرئاسة اليابانية فيما يتعلق بتوجيه الدعوة إلى الوفود للمشاركة في هذه الجلسة وفقاً للمادتين 37 و 39. فهناك ستة وفود، ومن الواضح أن هذا عدد مُتجاوز الحدّ بالنسبة لإحاطة، فالغرض منها، خلافاً للمناقشة المفتوحة التي تضم مجموعة واسعة من المشاركين، هو أن تكون مناقشة مركزة.

وقد سبق أن قلنا مراراً وتكراراً إن الممارسة المتمثلة في تحويل قاعة مجلس الأمن إلى مكان يمكن فيه لغير الأعضاء في المجلس أن يحظوا بلحظة شهرتهم في أخبارهم الوطنية ممارسة شائنة ونقض سلطة مجلس الأمن. وكما أظهرت الممارسة، لا توجد قيمة مضافة في البيانات التي يدلي بها أعضاء الاتحاد الأوروبي في مناقشتنا. فهي بيانات منسوخة وملصقة تعكس الموقف العام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا نرى جدوى من مشاركة فرادى أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ممثل بروكسل. فذلك مضيعة للوقت ولمواردنا المحدودة في الترجمة الشفوية وخدمات المؤتمرات، التي تعاني أصلاً من نقص في المناقشات الأكثر أهمية.

ونأسف لأن الرئاسة اليابانية، التي تدعي أنها تناصر بلا هوادة النظام الداخلي لمجلس الأمن، تقوض أساليب عمله بشكل خطير.

العلاقات العامة ذات الأهمية الإخبارية". يعتبر زملاؤنا الغربيون أيضاً تلك المآسي المتوقعة فرصة لشن حملة ضد روسيا، وهم لن يمنعوا وقوعها.

وبعد أن قلت ذلك يمكنني أن أتوقع ادعاءات عاطفية ضدنا مفادها أن روسيا ليس لها الحق في تنفيذ ضربات ضد أي أعيان في المدن الأوكرانية، ولو لم تفعل ذلك لما حدثت تلك المآسي. وذلك خطأ. لو لم يتم تنفيذ ضربات ضد الأعيان المرتبطة بالقدرات العسكرية لنظام كييف لكانت هناك مآسي أخرى في مدن شرق وجنوب شرق أوكرانيا، على غرار تلك التي فضّل البعض عدم ملاحظتها على مدار ثماني سنوات بعد الانقلاب المناهض للدستور في كييف في عام 2014.

وبصورة مماثلة، على سبيل المثال، مرّت الضربات التي وقعت بالأمس على بيلغورود أيضاً دون أن يلاحظها أحد ولم يرد ذكرها في البيانات التي أدلى بها هنا اليوم. مرة أخرى، تم شن تلك الضربات باستخدام راجمة "فامباير" Vampire التشيكية للصواريخ. وأشار إلى أن القوميين الأوكرانيين استخدموا نفس راجمة الصواريخ في 30 كانون

الأول/ديسمبر 2023 ليشنوا هجوماً على المدينة نفسها قُتل فيه 25 شخصاً. إنه لمن المؤسف عدم حضور ممثل لتشيكي في القاعة اليوم، حيث يتحمل البلد المسؤولية المباشرة عن مقتل المدنيين في المدن الروسية. وما فتئ ممثل تشيكي يتجنب القاعة بجبن واحترار منذ نهاية العام الماضي. وآمل أن يحاسب أحد ما في تشيكي أتباع زمرة زيلينسكي على الفظائع المرتكبة. لا ينبغي لأي شخص يزود دكتاتور كييف بالأسلحة الفتاكة أن يفلت من المساءلة.

وسنناقش هذا بمزيد من التفصيل خلال جلسة منفصلة بشأن توريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، والتي طلبنا عقدها في 22 آذار/مارس. ربما يستجمع زميلنا التشيكي الشجاعة ليرينا وجهه ليشرح لسكان بيلغورود ولشعبه سبب تزويد تشيكي للقوميين الأوكرانيين بالأسلحة الفتاكة التي يستخدمونها عمداً - نعم عمداً - لقص المدن

المسالمة. دعه يشرح هذا، على سبيل المثال، لزينا البالغة من العمر تسع سنوات والتي حمت بجسدها أختها البالغة من العمر تسعة أشهر وأود أن أ طرح سؤالاً على زملائنا الغربيين. لقد دعوا إلى عقد جلسة كاملة لمجلس الأمن لانتقاد روسيا لإجرائها انتخابات ديمقراطية في الأراضي التي هي إدارياً وسياسياً واقتصادياً جزء من بلدنا - سواء

العواصم الغربية، الذين يُظهرون أنفسهم في حالات أخرى كمدافعين عن الديمقراطية، لن يتجاهلوا في حالته عدم شرعيته وحسب، بل أيضاً سلسلة جرائمه وقراراته الديكتاتورية. وكما يُذكر أن فرانكلين روزفلت قال ذات مرة عن سوموزا ديكتاتور نيكاراغوا: "قد يكون ابن كلب، لكنه ابن الكلب التابع لنا".

ومنذ ذلك الحين، عندما يتعلق الأمر بمواقف مماثلة، لم يتغير شيء جوهرياً في السياسة الأميركية.

ولن أعلق على المحاولات المطلقة الوقاحة في قاعة المجلس للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدي. والذين أدلوا بمثل هذه البيانات قد كشفوا عن أنفسهم، ومن الجيد أن تظل كلماتهم محتواة في محضر جلسة اليوم. وسواء أعجبكم ذلك أم لم يعجبكم، فقد بدأت الانتخابات الرئاسية اليوم في روسيا. وستستمر لثلاثة أيام، وسيتم إجراؤها أيضاً في المناطق الروسية الجديدة التي انضمت إلى بلدنا نتيجة للتعبير الحر عن الإرادة الشعبية في أيلول/سبتمبر 2022.

سيتم التصويت مع الامتثال الكامل لدستور الاتحاد الروسي. أهنيء سكان جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وإقليمي زابورجيا وخيرسون، الذين يقررون مستقبلهم إلى جانبنا.

أود أن أخص بالتهنئة سكان شبه جزيرة القرم - الذين صوتوا قبل 10 سنوات تقريبا من أجل إعادة التوحيد مع روسيا - لأن هذه هي المرة الثانية التي يشاركون فيها في الانتخابات الرئاسية. لقد حققوا نجاحا كبيرا خلال ذلك الوقت؛ وازدهرت شبه جزيرة القرم، ويجري بناء المزيد من الهياكل الأساسية الحديثة والمرافق الاجتماعية. وهذا، يتجاوز كثيرا أي كلمات، إنه يحفز مواطنينا الجدد على اختيار مستقبل لائق لأنفسهم ولأطفالهم. إننا جميعا، بوصفنا مواطنين في روسيا العظيمة، سنجعل وطننا أكثر جمالا وازدهارا. أدعو جميع أبناء وطني إلى الذهاب إلى مراكز الاقتراع خلال هذه الأيام الثلاثة والاختيار الحر. فليظل أعداءنا وأولئك الذين يحسدوننا يتلوون في غضبهم العقيم. إن قضيتنا عادلة، وسنفوز معا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أعجبكم ذلك أم لم يعجبكم. فكيف يصفون إلغاء رئيس دولة للانتخابات بمفرده من وجهة نظر الغرب المتبحر بالمعايير الديمقراطية؟ وماذا سيقولون، على سبيل المثال، إذا أُلغى جو بايدن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة أو فعل إيمانويل ماكرون ذلك في فرنسا؟ أم أن هذا شيء لم نره بعد؟

ومن الغريب أن زملائنا الغربيين لم يدلوا بتعليق واحد على إلغاء الانتخابات في أوكرانيا. وبالمثل، أغفلوا بعناية وجود عدد كبير من السجناء السياسيين في ذلك البلد. فعلى ما يبدو، ذلك يتوافق تماما أيضاً مع معاييرهم للديمقراطية على الطريقة الأوكرانية. ومرة أخرى، لم نسمع كلمة إدانة اليوم، ولا حتى من ممثلة الولايات المتحدة، بشأن حقيقة أن الاستخبارات الأوكرانية عذبت مواطناً أمريكياً، هو الصحفي غونزالو لييرا، في مركز الاحتجاز قبل المحاكمة في خاركيف. ومن المؤسف أيضاً أن وكالة الأمن العام ديكارلو، بينما كانت تنشر قصصاً زائفة سافرة عن التعذيب على الأراضي الروسية، لم تستجمع شجاعتها لذكر الوفاة المأساوية للسيد لييرا، وهو مواطن أمريكي مثلها بالمناسبة، بسبب التعذيب الذي ارتكبه نظام كييف. ألا تشغلها تلك القصص أو تشغل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟ لكن دعونا نعد إلى الديكتاتور الأوكراني.

لم يكتشف زيلينسكي بعد كيفية تحقيق هدف التشبث بالسلطة، لكنه أظهر بالفعل أنه على استعداد لإغراق البلد بأكملها في الدم والتضحية في سبيل الوصول إلى هدفه حتى آخر أوكراني. إنه يحتاج إلى استقزازات صاخبة، من أجل صرف التركيز عن هذا الموضوع غير المريح مطلقاً، مماثلة للاستقزاز في بوتشا. ولكن بالنظر إلى حقيقة أن الطبيعة الاستقزازية لنظام كييف واضحة بالفعل لجميع من في العالم وأن "مسرحياته" لم تعد تقنع أحداً، فهو يفشل في أن يخرُج باستقزازات مماثلة. لهذا قدم انتصارات افتراضية وخروقات على الحاسوب. وبالطبع، لا يزال اللوم يُلقى على عاتق روسيا في كل شيء، ولا مناص من ذلك.

ومهما يكن من أمر، فهناك شيء واحد يمكن لرئيس المجلس العسكري في كييف أن يكون متأكداً تماماً منه - إن شركاءه في

روسيا بالقوة ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا غير القانونية إلى أراضي الاتحاد الروسي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. هذه الأعمال في المناطق التي وضعت بالقوة تحت سيطرة روسيا ليست سوى محاولات للاستيلاء على الأراضي بالقوة وليس لها أي شرعية. ولا يمكن أن تشكل أساسا لأي تغيير في وضع تلك المناطق الأوكرانية.

أود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في أيلول/سبتمبر 2022، والذي قال فيه:

”أي قرار بالمضي قدما في ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا في أوكرانيا لن تكون له قيمة قانونية ويستحق الإدانة“.

ولا يمكن أن يكون ذلك أكثر وضوحا.

في الختام، كما قلت في البداية، فإن التزامنا بدعم ميثاق الأمم المتحدة وبسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية راسخ لا يتزعزع. والأغلبية الساحقة تتقاسم هذه المبادئ وتتحد حول هدف تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا. سيظهر التاريخ أن محاولات روسيا العقيمة لتوليد شعور بالحياة الطبيعية أو الشرعية بالقيام بتلك الأعمال محكوم عليها بالفشل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو جزيل الشكر على الإحاطة الإعلامية الشاملة والقوية جدا التي قدمتها اليوم.

كنت أيضا على وشك التعرف على مبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفيتي، الذي خرج مرة أخرى من المجلس. أما وبعد أن استمعت إلى هراء على الطريقة الشيوعية أظن في استعماله ذلك المبعوث، أجد لزاما علي أن أعترف بأن حضور ذلك الوفد لا يضيف أي قيمة - ربما باستثناء وجود سجل لبياناتهم لتستخدمه محكمة مقبلة أنشئت لمحاكمة الجرائم التي ارتكبتها موسكو وقيادتها السياسية

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة. في البداية، أود أن أعرب عن إدانتنا للهجمات الأخيرة بالقذائف على أوديسا ونعرب عن مشاعر العزاء والمواساة للضحايا. ونؤكد من جديد أن الهجمات على المدنيين غير قانونية وغير مقبولة على الإطلاق.

كلما حضرنا جلسة للمجلس بشأن أوكرانيا، نفعل ذلك مؤكدين من جديد التزامنا الراسخ بالسلام والأمن الدوليين انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي تتحده أعمال تقوض بشكل خطير العدالة وسيادة القانون - وهما أساس المجتمع الدولي ذاته. لقد وحدتنا الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وزادت من عزيمتنا. ويجب أن نعترف بأن هذه الحالة لا تهدد المناطق المتضررة فحسب، بل تهدد أيضا السلم والأمن الدوليين اللذين نعيش في ظلهما جميعا. وما زلنا نحث روسيا على الانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

إن خطوة روسيا الأحادية بإجراء ما تسميه ”انتخابات رئاسية“ في الأراضي المحتلة في أوكرانيا تنتهك سيادة دولة ذات سيادة وسلامتها الإقليمية وترتكز على انتهاك واضح للقانون الدولي. إن هذه الأعمال التي أعقبت الضم غير الشرعي من جانب روسيا غير قانونية وغير مقبولة على الإطلاق ولن يتم الاعتراف بها أبدا. لن نعترف أبدا بما يسمى بالانتخابات، الماضية والمستقبلية التي أجرتها روسيا في أراضي أوكرانيا، ولن نعترف بنتائجها.

ينبغي لأعضاء المجلس أن يتصوروا أنهم يجدون أنفسهم في حالة كهذه، أي إذا بدأ بلد مجاور حربا عدوانية ضد بلده واحتل جزءا من أراضيه، وإذا أُجبر مواطنو بلدهم، داخل تلك الأراضي المحتلة، على المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي أجراها المعتدي. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن تصوره أو قبوله من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة.

أريد أن أكون واضحا هنا. كما أكد قرار الجمعية العامة ذو الصلة الذي اتخذته أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، فإن محاولة

إن ما يسمى الآن بالانتخابات في روسيا لا يتوافق مع المبادئ الديمقراطية ومعايير الانتخابات المعترف بها عموماً. ولا يمت بصله للتعبير الحر والعدل عن إرادة الشعب. بل إنه إعادة تعيين بوتن لنفسه في ظل ظروف عقيمة تتمثل في غياب أي منافسة. فأولئك الذين ربما كانوا خصومه إما قتلوا أو اعتقلوا أو في أحسن الأحوال أُجبروا على مغادرة البلاد. وحتى أولئك الذين سمح لهم الكرملين بالمشاركة لا يخفون دورهم الفني كجزء من مسرحية اختيار الفائز المحدد سلفاً. وثمة دور خاص لأراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً في هذه الانتخابات السورية. ويُمكن الإغلاق التام عن العالم الخارجي الكرملين من تفتيق أي أرقام يرغب فيها لنسبة الإقبال ونتائج الانتخابات. وقد لاحظنا وضعاً مشابهاً في خريف عام 2022، عندما أفادت روسيا بأن نسبة إقبال الناخبين على التصويت في الاستفتاءات الزائفة تراوحت بين حوالي 80 إلى 90 في المائة. وبعد ذلك بعام، في الانتخابات المحلية السورية، اختلق الكرملين مرة أخرى أرقاماً لنسبة إقبال على التصويت أعلى بكثير في المناطق الأوكرانية المحتلة - من 63 إلى 76 في المائة، في حين بلغ متوسط نسبة الإقبال في الأراضي الروسية 43 في المائة فقط.

وتجري عملية الانتخابات السورية في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أجواء من التهريب والإكراه للسكان المحليين. ويستخدم المحتلون الروس العديد من الوسائل لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك التهديد بالقتل والاحتجاز غير القانوني والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتهديد بالترحيل وانتزاع الملكية. وينبغي ألا ننسى أن هذه الأعمال تتم تحت تهديد السلاح. ويتضمن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا الذي قُدم اليوم في جنيف أدلة مروعة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي لا تزال واقعاً مروعاً في المناطق الأوكرانية المحتلة مؤقتاً. ومن بين تلك الجرائم التعذيب والقتل العمد للسكان المدنيين والاعتصاب والعنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. فعلى سبيل المثال، وفقاً للتقرير،

”نفذت السلطات الروسية، ومعظمها في مجموعات، عمليات تفتيش للمنازل، وأحياناً في مناسبات متعددة. [...]“

والعسكرية وكبار دبلوماسيها. ولكن ربما يكون هناك شيء هام آخر ينبغي ذكره، ألا وهو العزلة الكاملة للوفد الروسي اليوم في هذه الجلسة. فما من وفد واحد هنا وجد كلمة واحدة تؤيد المحاولات الروسية غير المشروعة لتنظيم انتخابات في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا.

لقد التمسنا من هذه الجلسة معالجة انتهاك آخر ترتكبه روسيا اليوم. إنه أمر يقوض مرة أخرى الأساس الوطيد لنظامنا الدولي، أي مبادئ سيادة الدول والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي. إن ما يسمى بالانتخابات الرئاسية التي تجريها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا ما هو إلا انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة. هذه الأفعال غير القانونية تنتهك أيضاً التشريعات الأوكرانية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن أي عملية انتخابية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، المحتلة مؤقتاً، ومدينة سيفاستوبول وأجزاء من مناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون في أوكرانيا، شأنها شأن أي أعمال دعائية مماثلة أخرى في الماضي، فهي غير قانونية وستصبح لاغية وباطلة من الناحية القانونية.

نحن ممتنون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت في تقديم البيان المشترك اليوم رداً على تنظيم الاتحاد الروسي للانتخابات الرئاسية في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا. وفي تلك الوثيقة، نشير إلى الموقف القوي الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن عدم جواز أي تغيير في وضع المناطق الأوكرانية التي ذكرتها بسبب أعمال روسيا العدوانية. وأكد قرار الجمعية العامة 262/68 لعام 2014 المعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“ أن شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول هما أوكرانيا. وأيد قرار الجمعية العامة دإط - 4/11، المعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة“، الذي اعتمد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بأغلبية ساحقة - 143 دولة عضواً في الأمم المتحدة - النهج نفسه فيما يتعلق بالمناطق المعنية. وبالتالي، فإن التصويت في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا سيؤدي أخيراً إلى نزع الشرعية عن العملية الانتخابية، وهي عملية كان مشكوكاً فيها بالفعل منذ البداية.

الروسي والدعاية والقضاء على المنافسة السياسية ومن خلال العنف، بما في ذلك اغتيال السياسيين المستقلين البارزين. وعلى مدار تلك السنوات، أجرت أوكرانيا بنجاح أربعة انتخابات رئاسية. وتولت أعلى المؤسسات شأنًا المكلفة بمراقبة الانتخابات، ولا سيما مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، مراقبة امتثال تلك الانتخابات لمعايير الانتخابات الديمقراطية. ومما يشي بالكثير أن روسيا قررت عدم دعوة مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على الرغم من أن ذلك يتناقض مع التزاماتها بصفقتها دولة مشاركة في هذه المنظمة. والواقع أن هذه المهزلة الانتخابية لا تتطلب تقييمًا محايدًا ومستقلًا لهذه العملية.

وفي هذا الصدد، دعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في قرارها رقم 2519، إلى اعتبار بوتين رئيسًا غير شرعي بعد انتهاء ولايته الرئاسية الحالية وإلى وقف جميع الاتصالات معه، باستثناء تلك التي تخدم الأغراض الإنسانية ومساعي تحقيق السلام. وينبغي أن تسرع الطبيعة غير الديمقراطية للانتخابات الرئاسية واستغلال الانتخابات لانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها تنفيذ مذكرة التوقيف بحق بوتين التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية قبل عام. ولا ينبغي منح الحصانة لديكتاتور عدواني يعيد تعيين نفسه عبر انتخابات غير ديمقراطية.

إن الهجمات الصاروخية المميتة التي شنتها القوات الروسية على المدن الأوكرانية هذا الأسبوع هي بمثابة دليل آخر على ضرورة تكثيف جهودنا لتقديم بوتين والمتواطئين معه إلى العدالة. فقد قصفت روسيا مرة أخرى هذا الصباح مدينة أوديسا بالقذائف التسيارية، ما أسفر عن مقتل 20 شخصًا وإصابة 73 آخرين. وعلاوة على ذلك، لجأت روسيا إلى تكتيك خسيس يتمثل في توجيه ضربة مزدوجة بضرب الموقع مرة أخرى بينما كانت عملية الإنقاذ وإزالة الأنقاض جارية. ونتيجة لذلك، كان عاملون في المجال الطبي وعمال إنقاذ من بين الضحايا أيضاً. وقبل ذلك بفترة أيام، في 12 آذار/مارس، وقع هجوم ليلي على مبنى سكني متعدد الطوابق في مدينة كريفى ريه، بمنطقة دنيبروبتروفسك، أودى بحياة خمسة من السكان. كما أصيب 43 آخرون، من بينهم 12 طفلاً. وقُتل ثلاثة أشخاص وأصيب 12 آخرون في اليوم نفسه في

وهددت الضحايا وأفراد أسرهم وخوّفتهم بالأسلحة، بما في ذلك بإطلاق النار بالقرب من رؤوسهم أو أرجلهم. واغتصب الجناة الضحايا في منازلهم، أو اقتادوه عنوة إلى مبان كانوا يشغلونها“ (A/HRC/55/66)، الفقرة 86).

كما كانت هناك حالات لنساء

”تعرضن للعنف الجنسي كعقاب لهن على دعمهن للسلطات الأوكرانية“ (المرجع نفسه، الفقرة 87).

فلتضعوا ذلك في اعتباركم عندما يتحدث مبعوث بوتين عما يسمى بالإرادة الشعبية الحرة في الأراضي المحتلة. إن إجبار الملايين من المواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتًا أو الذين نُقلوا قسراً إلى أراضي الاتحاد الروسي على المشاركة في الانتخابات المزعومة أمر غير قانوني. وندين الإجراءات غير القانونية لمنح الأوكرانيين المقيمين في تلك الأراضي جوازات سفر روسية. وعلاوة على ذلك، ولزيادة قدرتهم على التزوير، سمح المحتلون الروس حتى للسكان المحليين بالتصويت باستخدام وثائقهم الأوكرانية الصادرة قبل الاحتلال. وتشكك جميع الانتهاكات المذكورة أعلاه لقواعد ومبادئ القانون الدولي في شرعية مجمل نتائج ما يسمى بالانتخابات الرئاسية في روسيا، بغض النظر عن نتائجها المحددة سلفاً.

ولذا، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يدين بشدة نية روسيا غير المشروعة في تقليد الانتخابات الرئاسية في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا وأن يمتنع عن الاعتراف بنتائج تلك “الانتخابات” وأن يفرض جزاءات على المشاركين في تنظيمها وإجرائها. كما ندعو الدول الأعضاء إلى محاسبة رعاياها الذين ظهروا في الأراضي المحتلة مؤقتًا بصفقتهم “مراقبين دوليين” للانتخابات المزيفة، وذلك على الرغم من تحذيرات الجانب الأوكراني. وسيواجه الرعايا الأجانب الذين قرروا المشاركة في محاولة إضفاء الشرعية على احتلال المناطق الأوكرانية مسؤولية جنائية بموجب القوانين الأوكرانية.

لقد ظل بوتين في السلطة لمدة 24 عامًا، ليس من خلال التعبير الحر عن إرادة الشعب، ولكن من خلال التلاعب بالدستور

ولأكن واضحًا: لن تعترف إيطاليا أبدًا بالنتائج الملققة للانتخابات غير الشرعية التي نظمتها روسيا في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا. وندعو جميع الدول إلى أن تحذو نفس الحذو، باعتبار ذلك التزامًا المشترك بموجب القانون الدولي.

وتدين إيطاليا، بأشد العبارات الممكنة، هجمات روسيا الوحشية المستمرة التي تستهدف البنية التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا، وكذلك تجاهل روسيا التام للدعوة الصادرة عن جميع الأعضاء لوضع حد لغزوها الشامل وغير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا. يجب ألا يفلت المسؤولون عن جرائم الحرب والفظائع الأخرى من العقاب. وسيتعين في نهاية المطاف أن تتحمل روسيا المسؤولية عن الأضرار الجسيمة الناجمة عن حربها العدوانية.

ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب أوكرانيا، ونشيد بجميع الذين ضحوا بأرواحهم من أجل استقلال بلدهم، ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا الذين ما زالوا يُقتلون نتيجة للعدوان الجاري.

تظل إيطاليا ملتزمة بسيادة أوكرانيا وأستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليًا. ويشكل الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوكرانيا إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا لمجموعة الدول السبع، ونحن عازمون على مواصلة ذلك ما دام ضروريًا وبالشدّة اللازمة. وكانت هذه المبادئ محور اجتماع قادة مجموعة الدول السبع الذي عقدته إيطاليا في 24 شباط/فبراير للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للعدوان، بمشاركة رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي. ونعتقد اعتقادًا راسخًا أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى حمل المجتمع الدولي بأسره على الإسهام في إيجاد حل لهذه الحرب العنيفة المدمرة. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بالتعاون مع جميع الشركاء المخلصين لضمان أوسع دعم دولي ممكن لإحلال سلام شامل وعادل ودائم.

يجب أن يتوقف عدوان روسيا الجاري على الفور، ومسؤولية إنهائه تقع حصرًا على عاتق روسيا نفسها. ويمكن تحقيق ذلك بوقف هجماتها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. قد تحاول روسيا الاعتماد على إنهاك الشعب الأوكراني ومؤيديه العالميين الذين يدافعون

مدينة سومي في أعقاب هجوم بطائرة مسيرة على مبنى سكني مكون من خمسة طوابق.

وسيُضاف تنظيم انتخابات غير قانونية في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا إلى مواد المحاكمة المستقبلية ضد بوتين. ونؤكد مجددًا أن استمرار الحفاظ على نظام بوتين العدواني والانتقامي يشكل تحديًا غير مسبوق للعالم. وإذا لم يتم إيقافه، فإن الإرهاب والفوضى الروسيان سينتشران بقدر أكبر. وكلما طال أمد تشنجات نظام بوتين، استغرقت عودة روسيا إلى المسار الديمقراطي وقتًا أطول وكانت أشد إيلامًا. وبينما يحاول بوتين توسيع سلطته الشخصية، فإننا نحث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد احترامه لحياة الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية من خلال زيادة دعمه لبلدنا وللشعب الأوكراني إلى أقصى حد في مكافحة الإرهاب الروسي. كما نحث الدول الأعضاء على دعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من خلال الاستمرار بشكل لا يتزعزع في عدم الاعتراف بالاحتلال الروسي لأوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا تمامًا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الآراء الإضافية بصفتها الوطنية.

وبعيدا عن كونها ممارسة للديمقراطية وتقرير المصير، تجري ما تُسمى بالانتخابات غير الشرعية التي تنظمها روسيا في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا وسط انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان وترهيب. وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، لا يزال من الواضح تمامًا أن مثل هذه الانتخابات ليست سوى تمثيلية للمبادئ الديمقراطية تخفي وراءها فرض روسيا لطموحاتها العدوانية والاستبدادية من خلال الإكراه والقوة العسكرية. وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة لعام 2022 (دإط-4/11)، نود أن نؤكد مرة أخرى إدانة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي لهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. ولا تزال محاولات روسيا لضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول ومناطق أخرى في أوكرانيا غير قانونية وغير مقبولة.

الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أجرتها روسيا في أراضي بلد آخر ذي سيادة ضمنها مؤقتا. ويشكل إجراء انتخابات صورية وشكلية دليلا صارخا على سياسة الأمر الواقع التي يمارسها المحتلون الروس ووكلاؤهم. ولا يمكن للمناقشة بشأن شرعية العملية الانتخابية أن تتجاهل أن الرئيس الذي سيخوض الانتخابات هو من يزعم ارتكابه جرائم دولية والمطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية. واستعداد روسيا للتضحية بالأرواح البشرية على نطاق واسع مقابل تحقيق مكاسب على الجبهة، بهدف تعزيز حملة بوتين الانتخابية، يدل على استخفاف موسكو بالحياة البشرية.

وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة عمل العدوان السياسي الذي تسميه روسيا انتخابات في أراضي أوكرانيا التي احتلتها مؤقتا. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات داخل الأراضي الأوكرانية. ويجب التأكيد علنا على أن الانتخابات تجري في حالة من القمع الكامل للمجتمع المدني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الانتخابية، وانعدام منافسة مجدية وحقيقية.

ويجب ألا ننسى أيضا أن محاولة ضم أجزاء من الأراضي الأوكرانية وتنظيم استفتاءات شكلية أدانتها 143 دولة عضوا في قرار الجمعية العامة المتخذ في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (قرار الجمعية العامة دإط-4/11).

وفي الختام، تكرر بولندا التأكيد على أهمية التمسك بتعريف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان للانتخابات بأنها عمليات تصون القيم الديمقراطية والشفافية والشمولية، وتدين أي محاولات رامية إلى تخريبها لتحقيق مكاسب سياسية. ولا يمكننا أن نتوقع التقييم المحايد والمستقل للتصويت. ستكون الانتخابات الرئاسية هي المرة الثانية على التوالي التي لا تستطيع فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مراقبة الانتخابات في البلد، بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2021، عندما لم يجر نشر أي مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتعارض هذا القرار مع الالتزامات التي تعهدت بها روسيا في إطار المنظمة ويدل بوضوح على أن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في روسيا ما زالت تتدهور تدهورا كبيرا.

عن حرية أوكرانيا واستقلالها وسيادتها. ولكننا نرفض السماح لهذه الأساليب بأن تسود. يجب أن تسود العدالة. وسوف تبقى أوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد تشيزيسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة المهمة في وقت مناسب جدا.

وتمشيا مع التعريف الذي قدمه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجب أن تتقيد الانتخابات الحقيقية بالمبادئ الديمقراطية، وأن تضمن مشاركة المواطنين بحرية ونزاهة في اختيار ممثليهم. بيد أنه لا شك في أن فرض الانتخابات الرئاسية الروسية في الأراضي الأوكرانية الخاضعة للاحتلال العسكري غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي، وفي أراضي الدول الأخرى الخاضعة لسيطرته غير القانونية، يتعارض بشكل سافر مع هذه المبادئ التي حددها بوضوح مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا السبب بالضبط نفهم تماما لماذا قررت روسيا عدم دعوة مراقبي المكتب والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الانتخابات الرئاسية، التي بدأت اليوم.

الواقع أن الانتخابات الرئاسية الصورية التي نظمت بدقة فائقة، والتي تعتبرها بولندا استفتاء لتأييد سياسة بوتين، ليست إلا مظهرا من مظاهر عمل عدواني آخر، يكتسي طابعا سياسيا هذه المرة. كما أنها محاولة أخرى لإضفاء الشرعية على الضم غير المشروع لأراضي أوكرانيا وانتهاك السيادة والسلامة الإقليمية ليس لأوكرانيا فحسب، ولكن أيضا للبلدان الأخرى الخاضعة للتوسع الاستعماري الروسي.

وتدين بولندا تنظيم روسيا للتصويت في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا وهي: جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأجزاء من دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا ومنطقة خيرسون في أوكرانيا. وتدل هذه الأعمال على محاولات متعمدة للتلاعب بالمشهد السياسي لأوكرانيا وتقويض سيادتها.

ونعتقد أيضا أن أي تصويت يجريه المعتدي في ظل ظروف الحرب لا يمكن اعتباره ملزما. وليس للمجتمع الدولي الحق في

ولذلك نرفض رفضاً قاطعاً هذا العمل العدواني السياسي الذي لا جدال فيه من جانب الاتحاد الروسي، كما ندين استهدافه المستمر للسكان المدنيين في أوكرانيا، الذي أسفر اليوم وحده، كما سمعنا، عن فقدان العديد من الأرواح البريئة في مدينة أوديسا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** نقدر فرصة المشاركة

في هذه الجلسة. إن جلسة اليوم تتعلق بالقيم الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي يتعين مرة أخرى الدفاع عنها ألا وهي: الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية. تواصل روسيا هجماتها العشوائية ضد المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، ولكنها تواصل أيضاً تقويض سلامة أراضيها وسيادتها من خلال أعمال غير قانونية متعددة.

وندين مرة أخرى أي عمل أو سلوك يتعارض مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي وثائق أخرى ذات صلة. هذه الأعمال التي يقوم بها عضو دائم في مجلس الأمن تقوض السلام والأمن الدوليين ذاتهما اللذين من واجبه حمايتهما.

قبل عام ونصف، وقفنا متحدين في الجمعية العامة ورفضنا

محاولات الاتحاد الروسي لإجراء ما يسمى بالاستفتاءات غير القانونية في أيلول/سبتمبر 2022 في أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أوكرانيا. وقد حان الوقت الآن للوقوف مرة أخرى ضد أي عمل يتجاهل القانون الدولي. إن تنظيم الانتخابات في مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا والقرم ومدينة سيفاستوبول يشكل انتهاكاً صارخاً ومباشراً لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولن تعترف رومانيا بنتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة التي تنظمها روسيا في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها مؤقتاً والتي ضمتها بشكل غير مشروع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس: أعرب عن تعاطفي مع ضحايا هجوم قصف وحشي آخر شنته روسيا ضد الأوكرانيين اليوم، في أوديسا.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجزر الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أندورا وسان مارينو وموناكو.

وعلاوة على ذلك، نشجب بشدة اعتزام روسيا فتح مراكز اقتراع في

أقاليم أخرى، مثل منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا أو المناطق المحتلة في جورجيا، بدون موافقة السلطات الدستورية للبلدان المعنية. ويشكل ذلك أيضاً اعتداءً مباشراً على استقلال هذه البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة إجراء ما يسمى بالانتخابات غير الشرعية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وفي أجزاء من مناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون في أوكرانيا التي احتلتها روسيا مؤقتاً. فهو انتهاك واضح آخر من جانب روسيا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أنه لا يعترف ولن

سينظم عدد كبير من البلدان انتخابات هذا العام، بما في ذلك

بلدي. ويتوقع منا جميعاً التقيد بالالتزاماتنا وبالمبادئ المكرسة في ميثاق

الإنسان والإبلاغ عنها ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. ويجب أن تتيح روسيا إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق عبر الخطوط الأمامية، وأن تتوقف عن حجب المساعدات عمدا عن المحتاجين في الأراضي الأوكرانية المحتلة. فروسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، ملزمة بالتمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وحققها الطبيعي في الدفاع عن نفسها.

واسمحوا لي أن أكرر أن فدونيتسك هي أوكرانيا ولوهانسك هي أوكرانيا وخيرسون هي أوكرانيا وزابورجيا هي أوكرانيا وشبه جزيرة القرم هي أوكرانيا. ولن يقبل العالم محاولة روسيا الاستيلاء على الأراضي، وسيحاسب المعتدي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم دول بحر البلطيق الثلاث، لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

وأشكر كم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. وأود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على أفكارها القيمة. واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازي لجميع مواطني أوديسا الذين فقدوا أقربائهم بسبب ضربة أخرى بما يسمى بالأسلحة الروسية الدقيقة التوجيه التي تواصل نشر الفوضى والدمار في أوكرانيا، وتقتل المواطنين المسالمين بشكل عشوائي.

وابتداء من اليوم، تجري الانتخابات الرئاسية المزعومة في روسيا. وفي الأشهر التي سبقت هذه الانتخابات المزعومة، زاد الكرملين من دعايته ورقابته على وسائل الإعلام وقام بتصفية أعضاء المعارضة جسديا عن طريق السجن أو القتل، كما وقع لأليكسي نافالني. والمواطنون العاديون الذين يظهرون، وفقا لمنطق الكرملين المعوج في

يعترف بإجراء ما يسمى بالانتخابات ولا بنتائجها. وجميع الانتخابات المزعومة، الماضية منها والمقبلة، لاغية.

وفي عام 2022، قررت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة أن محاولات روسيا لإجراء ما يسمى بالاستفتاءات غير المشروعة في أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابورجيا في أوكرانيا ليست لها أي شرعية بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساسا لأي تغيير في مركز هذه المناطق من أوكرانيا. وقررت الجمعية العامة كذلك، في عام 2014، أن الاستفتاءين اللذين أجرتهما روسيا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول ليست لهما أي شرعية ولا يمكن أن يشكلوا الأساس لأي تغيير في مركز هذه المناطق. وبعبارة أخرى، لا يمكن إجراء انتخابات في مناطق من بلد ضم على نحو غير مشروع بالقوة. إلا أن ممثل روسيا هنا اليوم أخبرنا بأن روسيا، سواء أحببنا ذلك أم لا، ستضم تلك المناطق وستجري انتخابات وأي شيء آخر تريده فيها. وسواء أحببنا ميثاق الأمم المتحدة أم لا، وسواء أحببنا قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت بأغلبية كبيرة في الجمعية العامة أم لا، فإن روسيا ستفعل ما تشاء دون التعرض للعقاب. ومن المرعب أن يصدر ذلك عن عضو دائم في مجلس الأمن.

وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية رفض محاولات روسيا ضم هذه المناطق بشكل غير مشروع رفضا قاطعا. ويجب علينا جميعا أن نؤكد لروسيا بشكل واضح أن أعمالها تقوض أيضا جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأنها غير مشروعة وغير مقبولة بشكل صارخ.

كما أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا لا تزال تثير قلقا بالغا. فقد خلصت آليات المراقبة الدولية، بما في ذلك بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أصدرت أحدث تقاريرها اليوم، إلى أن روسيا قد ارتكبت مجموعة واسعة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. ويؤيد الاتحاد تأييدا تاما عمل الأمم المتحدة لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق

لا يتجزأ من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً. وبالتالي لا يمكن تبرير الانتخابات المزعومة في الأراضي الأوكرانية المحتلة بصورة غير مشروعة أو التسامح معها، لأن إجراء هذه الانتخابات في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً التي ضمتها روسيا بصورة غير مشروعة يشكل في حد ذاته انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن الجمعية العامة أدانت بأغلبية ساحقة في العام الماضي محاولة روسيا بصورة غير مشروعة ضم المناطق الأوكرانية المحتلة مؤقتاً.

ولهذه الأسباب، لن تعترف دول بحر البلطيق أبداً بإجراء مثل هذه الانتخابات المزيفة أو تويدها، ولا يمكنها أن تقبل نتائجها.

والحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وجميع الأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا انتهاكاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً لا تتوافق مع التزامات روسيا بصفقتها عضواً دائماً في المجلس. وللأسف، لا يزال هذا البلد، من خلال أعماله الإجرامية وبحمائية نفسه من المساءلة عن جرائمه بممارسة حق النقض، يقوض شرعية وصورة المجلس وبالتالي الأمم المتحدة. ويؤسفني أننا لم نتمكن جماعياً من منع ذلك أو وقفه.

وأخيراً، ندعو روسيا مرة أخرى إلى سحب جميع قواتها ومعداتنا العسكرية فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

رُفعت الجلسة الساعة 17/20.

لجنة أمن الدولة، أدنى شكل من المعارضة، يتعرضون للتخويف أو القمع أو الاحتجاز. ويزداد عدد السجناء السياسيين في روسيا بسرعة. وفيما يتعلق بشرعية الانتخابات، يبدو من المناسب الاستشهاد بما قاله المعارض البارز المسجون في روسيا، السيد كارا مورزا:

”إن بوتين ليس رئيساً منتخباً بصورة شرعية. وولاية بوتين القادمة غير مشروعة. وهو ديكتاتور ومغتصب للسلطة. وقد حان الوقت للعالم الحر أن يقول ذلك أخيراً. فأقوى الأدوات على الإطلاق في بعض الأحيان هي قول الحقيقة ببساطة.“

وعلى الصعيد الخارجي، في ظل العدوان المستمر على أوكرانيا، تقوم روسيا بعملياتها المختلطة. فخلال الشهر الماضي مثلاً، رفعت روسيا دعاوى جنائية ضد أكثر من 80 من الساسة وكبار المسؤولين في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وتشيكيا. وعلاوة على ذلك، فإن المنشقين الروس والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم ممن يعيشون في الخارج ويعارضون روايات الكرملين وأفعاله الانتقامية معرضون للخطر أيضاً. ويوصف بعضهم بأنهم عملاء أجانب، ويتعرضون للتخويف أو التهديد. وهذا الأسبوع، تم تنفيذ هجوم عنيف يتماشى مع تصرفات الكرملين ضد معارضته في فيلنيوس ضد حليف نافالني المقرب السيد فولكوف.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن أي محاولة للاستيلاء على الأراضي بأي ذريعة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن تبريره أو التستر عليه باستفتاءات مزيفة يجريها الروس تحت تهديد السلاح. فالقرم ولوهانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون جزء